

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية

للعام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة

الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية جلسة ٢٣/١٢/٢٠١٦

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٢/٣/٢٠١٨ ؛

قـرـر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالي ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٥٦٧٦٦٦٩,٨٢ ج (فقط خمسة عشر مليوناً وستمائة وستة وسبعون ألفاً وستمائة وتسعة وستون جنيهاً واثنتان وثمانون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٨٣٢١٠٦٢,٣٦ ج (فقط ثمانية ملايين وثلاثمائة وواحد وعشرون ألفاً واثنتان وستون جنيهاً وستة وثلاثون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٧٣٥٥٦٠٧,٤٦ ج (فقط سبعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وخمسون ألفاً وستمائة وسبعة جنيهاً وستة وأربعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٥١٥٢٩٥١١,٩٥ ج (فقط واحد وخمسون مليوناً وخمسمائة وتسعة وعشرون ألفاً وخمسمائة وأحد عشر جنيهاً وخمسة وتسعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٢/٣/٢٠١٨

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد